الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج162/01(09/24)/33-خ(13870)

كلمة

# معالي السيد بدر عبد العاطي

وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج

جمهورية مصر العربية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (162)

القاهرة:

الثلاثاء 10 سبتمبر/ايلول 2024

-

وزعت دون إلقاء

# كلمة السيد الوزير

## في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري – الدورة

## (162)

## الثلاثاء 10 سبتمبر 2024

---

معالي الدكتور/ شائع محسن الزنداني

وزير الخارجية وشئون المغتربين بالجمهورية اليمنية

ورئيس الدورة العادية (162) لمجلس الجامعة

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

أود ابتداء أن أتقدم بخالص التهنئة لأخي معالي السيد/ شائع محسن الزنداني وزير الخارجية اليمني، لترؤسه أعمال هذه الدورة. وأن أُثمن أيضاً جهود معالي الأخ/ محمد سالم ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون بالجمهورية

الإسلامية الموريتانية الشقيقة، ورئيس الدورة السابقة. والشكر موصول كذلك إلى معالي السـيد/ أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية على ما بذله من جهد متميز ومُقدر.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

نجتمع اليوم، وقد أوشك أن يمر عام كامل على مأساة أهلنا من أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية الذين يتعرضون لعدوان شامل وغير مسبوق، راح ضحيته عشرات الآلاف من الشهداء الأبرياء، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين.

أولويتنا القصوى إذن، هي وقف حمام الدم بشكل فوري ودائم وغير مشروط. هذا هو لب الجهد والوساطة التي تقوم بها جمهورية مصر العربية بالتنسيق الوثيق مع الأشقاء في دولة قطر، لوقف الحرب وإنهاء العنف الإسرائيلي الممنهج في غزة والضفة الغربية والاعتداءات اليومية على المقدسات الدينية في القدس الشرقية، ودعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، والوقوف بمنتهى الحسم أمام أي محاولة لتصفية القضية الفلسطينية عبر التهجير القسري أو سياسات

الإحلال السـكاني، التي رفضـتها مصـر وواجهتها بمنتهى القوة من اليوم الأول للحرب.

إن المأساة التي يتعرض لها أشقاؤنا الفلسطينيون، هي وصمة عار على جبين المجتمع الدولي ومؤسساته العاجزة عن ممارسة الحد الأدنى من الجهد لوقف العدوان، والتي احتاجت لأشهر طويلة لكي تبدأ في مجرد المطالبة بوقف لإطلاق النار.

ولوضع حد لهذه المأساة. فإننا مطالبون بشكل فوري بمهام خمس، هي:

أولا: حشد الدعم الدولي للمساعي المشتركة المصرية القطرية مع الولايات المتحدة، للتوصل لاتفاق يتيح وقفاً فورياً لإطلاق النار، وعودة المهجرين قسرياً إلى ديارهم في كل أنحاء غزة، وبدون استثناء.

ثانيا: تحقيق النفاذ الكامل للمساعدات الإنسانية إلى كل مكان في قطاع غزة.

ثالثا: الإعداد للبدء الفوري في عملية موسعة وشاملة لإعادة إعمار قطاع غزة، بمجرد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

رابعا: التمسك بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة المناطق التي أعادت احتلالها في قطاع غزة، وعلى رأسها محور فيلاديلفي، والتشديد على عودة السلطة الفلسطينية لإدارة الجانب الفلسطيني من معبر رفح، ورفض أي محاولة لتغيير القواعد المعمول بها في تشغيل المعبر من الجانب الفلسطيني.

وأقولها بمنتهى الصراحة. إن أي تغيير في هذه القواعد، يرقى عملياً لشرعنة عودة الاحتلال، والالتفاف حول الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهو أمر لن تسمح به مصر تحت أي ظرف من الظروف.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بالموقف القوي والمقدر، الذي اتخذته الدول العربية الشقيقة لدعم الموقف المصري وإدانة المزاعم الإسرائيلية بشأن معبر رفح والتي تسعى لتسويغ توجهات متطرفة تريد تعميق الاحتلال وسياسات التهجير في الأراضي الفلسطينية.

خامسا: الحيلولة دون تمدد الحرب الدائرة لأراض عربية أخرى، خاصة للبنان العزيز. فإن استقرار المنطقة كلها على المحك. واستمرار القتال يجعل من فتح

جبهات جديدة، تشـــعل كل منطقة الشـــرق الأوســـط ذات الأهمية الاســـتراتيجية العالمية، مسألة وقت.

هذا على المدى المباشر والقصير. أما استراتيجياً، فإنه لا مفر من إعادة التأكيد على أنه لن يتحقق الاستقرار، ولا الأمن لأي طرف في هذا الإقليم، بدون التسوية السياسية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، بما يعطي الشعب الفلسطيني حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة مكتملة السيادة؛ وعاصمتها القدس الشرقية. فبهذا وحده يتحقق الاستقرار، وندشن مرحلة تاريخية جديدة عنوانها السلام والاستقرار والتنمية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن أولويتنا القصـوى تبقى وقف حمام الدم في الأراضـي الفلسـطينية. لكنها ليســت الأولوية الوحيدة. فمنطقتنا للأســف الشــديد واقعة في مهب أزمات حادة ومتزامنة ومرشـحة للمزيد من التدهور، ولا مفر من أن نوليها كلها ما تستحق من اهتمام.

وغني عن البيان أن مصر تولي اهتماما خاصاً للأزمة الممتدة في السودان الشقيق منذ ما يقرب من عام ونصف. فمصر والسودان هما جزء من فضاء استراتيجي وثقافي وتاريخي واحد. لهذا، فقد كان طبيعيا، أن تكون مصر هي الوجهة الأساسية لأشقائنا السودانيين الهاربين من جحيم الفتنة، يحلون فيها أهل بيت كرام ومرحب بهم. كما أنه من الطبيعي أيضا أن تكون مصر في القلب من كل الجهود الرامية لإيجاد حل سياسي مستدام وقائم على مبدأ احترام سيادة السودان ووحدته، ورفض أي تدخل خارجي في شئونه. إن مصر لن تتوانى عن المبادرة بالأفكار والمبادرات، التي تبتغي السودان ومصلحة أبنائه فقط، لإعادة بناء التوافق السوداني-السوداني المأمول. ولعلكم تذكرون جميعا مؤتمر القوى المدنية والسياسية السودانية الذي عقدته مصر في يوليو 2024، وكان أول نشاط أشارك فيه بعد تولي مسئولية وزارة الخارجية.

وبالمثل، ستستمر مصر في بذل كل الجهد لدعم وحدة ليبيا الشقيقة وأمنها واستقرارها. إننا نؤمن أنه لا بديل عن حل ليبي/ ليبي، بعيدا عن أي تدخلات أو إملاءات خارجية، يؤكد الملكية الليبية الخالصة لعملية التسوية السياسية، ويفضي

لعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية بالتزامن، بغية إعادة تكوين السلطة السياسية وبناء مؤسسات الدولة، وحل جميع الميليشيات وخروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا في مدى زمني محدد تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة، والتزاماً بسائر مرجعيات الأزمة الليبية وعلى رأسها اتفاق الصخيرات لعام 2015، والإعلان الدستوري الليبي وتعديلاته اللاحقة، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الحفاظ على وحدة الدولة الوطنية وسلامتها الإقليمية وإعادة بناء مؤسساتها، والتأكيد على الملكية الوطنية للحلول بعيداً عن الإملاءات الخارجية، هو مفتا المقاربة المصرية لكل أزمات المنطقة، من ليبيا إلى سوريا، ومن السودان إلى اليمن. فإضعاف وانهيار مؤسسات الدولة الوطنية، ومحاولة ملء الفراغ الناجم عن هذا الانهيار بالميليشيات وبإذكاء النعرات الطائفية والمذهبية على حساب الانتماء الوطني، هو أخطر التحديات التي تواجه دول المنطقة.

من هذا المنطلق. يأتي للجهد المصري المستمر لدعم وتعزيز سيادة جمهورية الصومال الشقيقة، ووحدة أراضيها. إننا نؤكد على رفضنا القاطع لأي

تبعات مترتبة على مذكرة التفاهم غير الشـــرعية التي تم إبرامها بين الحكومة الإثيوبية وسُلطة ما يسمى بـــ"جمهورية أرض الصومال"، غير المعترف بها عربيا وإفريقيا ودوليا، والتي تمثل تعدياً صارخاً على السيادة الصومالية، لا يجب أن يمر بدون موقف عربي موحد في مواجهته.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

التحديات جسام، والأزمات متلاحقة، ولكن الأمل غالب على الألم.

وفقنا الله لأن يكون عملنا على قدر مسـئوليتنا التاريخية وعلى مسـتوى طموحات شعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.